العدالة الانتقالية؛ دراسة مفاهيمية...!

بقلم/: أ شباب برزوق
أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية ،
جامعة سعيدة

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية أن تقدّم محاولة في تأصيل مفهوم العدالة الانتقالية كمفهوم وممارسة، وليس الهدف منها التطرق إليها باعتبارها مشروعا تاريخيا.كما لم تغفل تمييز هذا المصطلح " العدالة الانتقالية" عن العدالة الانتقائية والعدالة الانتقامية والعدالة العادية، وكذلك تسييس المصطلح من عدمه. ولم تعيّب هذه الورقة البحثية أيضا أهداف وخصائص هذا الجيل من العدالة ومعوقاته. وأخيرا خلصنا إلى أنّ تعدد وتنوّع التسميات ما هو إلاّ إغناء للمفهوم.

الكلمات المفتاحية:العدالة الانتقالية، العدالة الانتقامية، الضحية، الجلاّد، انتهاكات حقوق الإنسان، الإفلات من العقاب، المصالحة، العفو، الصفح، إصلاح المؤسسات، المساءلة، معالجة انتهاكات الماضي، سيادة القانون.

Summary:

This research paper seeks that progress of attempt in understandable foundation of transitional justice as a concept and a practice, and not for the goal for the historical background considering this distinction does not omit the term transational justice from the selective justice ,retaliatory justice and the normal justice, within the politicization of the term. This research paper does not disgrace also with the goals and characteristics of generation from the rave justice .Finally, this diversity of names and types of justice ,show us the enrichment of the term of justice.

مقدمة:

لم يظهر مصطلح "العدالة الانتقالية" صدفة، بل إن له جذور ضاربة في عمق التّاريخ، تجلّت في تلك المتابعات الجنائية التاريخية لغليوم الثّاني، وأيضا في تلك التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من محاكم أُنشِئت بفعل مجلس الأمن الدولي، ووصولا إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب.

ولا بأس من تجاوز الدراسة لبحث التطور التاريخي، أو ما يُصطَلح عليه العدالة الانتقالية كمشروع تاريخي. فهذه الورقة البحثية تحاول مقاربة مصطلحٍ فرضَ نفسه بقوّة على السّاحة الفكرية بشتى تجلياتها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، بفعل ثِقَلِه الذي أصبح متداولا على غرار العديد من المصطلحات الأنجلوفونية، بُعَيْدَ انتهاء الحرب الباردة مع نهاية الثمانينيات؛ إنه "العدالة الانتقالية"، فهذا المقال-الدّراسة سيحاول بحث المفهوم، وإزاحة بعض ما رافقه من غموض بالنظر إلى صيغته المركّبة (عدالة وانتقال) وكذلك التطرق إلى عَرْض أهدافه وخصائصه، ثمّ بحث العقبات التي تعترض نجاحه في العديد من التّجارب. ولقد تطلّبَ ذلك إفراغه في خطّة ثنائية المبحث، حيث تناول المبحث الأوّل : مفهوم العدالة الانتقالية، وانضوتتحته ثلاثة مطالب؛ الأوّل منه خُصّص لضبط المفهوم، أمّا الثّاني فكان نظرةَ مقارنةٍ بين مصطلحين هما؛ العدالة الانتقالية والعدالة التقليدية، على أنّ المطلب الثالث اشتَغل على بحث تسييس من عدم تسييس المفهوم. ثم فإن المبحث الثاني؛ اختصّ بدراسة الأهداف والخصائص، وذلك في ثلاثة مطالب، وخَلُصَ الكل في الأخير إلى خاتمة.

المبحث الأول: مقدّمات في مفهوم العدالة الانتقالية

يتناول هذا المبحث المفهوم بشكل عام، ثم يتمّ التطرق إلى وضع تصورٍ مقارناتي بين العدالة الانتقالية والعدالة العادية، وينتهي بالتعرض إلى مدى تسييس المفهوم من عدمه.

المطلب الأول:مفهوم العدالة الانتقالية

ظهرت على مدى السنوات القليلة الماضية آليات جديدة تتعلق بالمساءلة وحق الضحايا في معرفة الحقيقة والجبر، لاسيما في حالات ما بعد النزاع. وعلى سبيل المثال، تمّ على الصعيد الوطني استحداث آليات العدالة الانتقالية كوسيلة لتسيير إنهاء الأعمال القتالية، مع المحافظة في الوقت نفسه على التزام الدولة بكفالة المساءلة وحق الضحايا في معرفة الحقيقة والجبر.[1]

كان الرأي العام الدولي يزداد مطالبة عقب حدوث مثل تلك الانتهاكات بإيجاد نظام يستجيب لمتطلبات العدالة وصولا إلى الحقيقة بما يؤمّن المصالحة أيضا، ولاسيما بعد المساءلة. وأحيانا كان يطلق على هذا النوع من العدالة مصطلح" عدالة ما بعد النزاعات" وعلى أساسه تم وضع مبادئ شيكاغو التي أعدّت لتحقيق عدالة ما بعد النزاعات، وتلك لا تعني سوى استراتيجيات مكافحة الإفلات من العقاب أو" العدالة الانتقالية" وهي عملية متعددة الأوجه تتجاوز النهج القانوني الرسمي لمفهوم العدالة المعروف.[2]

يثير مفهوم العدالة الانتقالية الكثير من الأسئلة والاستغراب، فهو مفهوم جديد بالنسبة للمجتمع الدولي، لم نكن نعلم عنه الكثير قبل الحرب العالمية الثانية، و لربّما تختلط الأمور عندما نقرأ الكلمتين مع بعضهما، في كيف للعدالة أن تكون انتقالية وما المقصود بها؟[3]

ما يسجل من ملاحظات على هذا التعريف، أنّه يركّز على جدّة المفهوم، وذلك صحيح إذا ما نظرنا إليه على أساس أنّه مصطلح، غير أنّه إذا ما نظرنا إليه كمشروع تاريخي ،فإنه قد مرّ بعدة مراحل، منذ متابعات غليوم الثاني.

ويُقترَح تعريف آخر، يركّز على الأهداف لهذا النّوع من العدالة وتكيّفها مع الظروف والأهداف المستقبلية، ومؤداه أن العدالة الانتقالية "هي مفهوم متداول على نحو واسع في أيامنا هذه، وفي حين تعتبر آلية تتيح تحولا – انتقالا- من جهاز استبدادي لا يوجد فيه حكمٌ للقانون إلى نظام

ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، إلا أنّها ملتبسة جدا سواء من ناحية الفلسفة التي تقوم عليها أو على الأساليب التي تستخدمها".[4] فالعدالة الانتقالية من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بمجتمعات الصراع.[5]

إنها استجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، تهدف إلى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السّلام والمصالحة والديمقراطية والاندماجية. وليست الانتقالية شكلا خاصا من أشكال العدالة المتعددة، بل هي تكييف لها على النّحو الذي يجعلها تتلاءم مع مجتمعات تخوض مرحلةً من التّحولات في أعقاب حقبة تفشّي انتهاكات حقوق الإنسان، وفي بعض الأحيان، تحدث هذه التّحولات على حين غرّة، مثل تفجّر الثّورات، وفي أحيان أخرى قد تجري على مدى عقود طويلة،مثل الحروب المتناسلة.[6]

ما يركز عليه هذا التعريف هو أنّه يربط "العدالة الانتقالية" بانتهاكات حقوق الإنسان؛ أي أنّه نقطة تلاقي مع غيره من التعريفات، غير أنّ المميز هنا هو ما قدّمه من مصطلحات ترتبط أساسا بحياة الدول التي تعيش التحول أو الانتقال، وهي: تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية والاندماجية.

"العدالة الجنائية" تعدّ اختصارا لمجموعةٍ من التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات.[7]

كانت "العدالة الانتقالية" إذاً ، مجموعة من الخطوات الإجرائية والآليات التي تتبعها دولة خرجت لتوّ ها من ذلك العسف والاستبداد، من أجل مواجهة إرث ثقيل من الجرائم والانتهاكات الأخلاقية والحقوقية، حتى

تحاسب من ظلم وتردّ الاعتبار لمن ظُلِم، وتمنع عودة أشباح الجور والقهر والظلم.[8]

ويقترح علينا عبد الحسين شعبان تعريفا أكثر نضجا وأكثر اكتمالا، والذي نسوقه كالتالي: " للتفكير في تطوير المفهوم الذي اتخذ مصطلح العدالة الانتقالية التي تعني، كما يدلّ عليها اسمها، أنّها غير دائمة، بل، هي مؤقتة وتنشأ في غمار تحوّل وانتقال، إمّا من الحرب إلى السّلم وإمّا من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي أو عقب نزاعات مسلحة دولية أو إقليمية أو محلية؛ وتنصبّ اهتماماتها على التعامل مع الماضي، ولاسيما الارتكابات وكفالة احترام حقوق الإنسان، وهو ما يشير إليه الخبيران مارك فريمان وبريسلان هاينر من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، حيث تساعد على إثبات الحقيقة ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير منبر للضحايا أو ذويهم والتحفيز على النقاش العام والتوصية بالتعويض والإصلاح القانوني والمؤسسي وتعزيز المصالحة الاجتماعية والمساعدة في تعزيز التحول الديمقراطي.[9]

وبعبارة أخرى يرتبط مفهوم "العدالة الانتقالية" بمفهومين منفصلين هما العدالة والانتقال، بحيث يعني: تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول، وهذا في أعقاب حقبة تفشي ظاهرة تجاهل العمل بقواعد حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة بها.[10] وعلى نفس نسق التركيب اللغوي لمصطلح العدالة الانتقالية الموضح أعلاه، نسوق ما يلي: " ويبدو أنّ مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم مركّب، مكوّن من مقطعين هما العدالة والانتقال، وفي تعريفه نقول أنّه تحقيق لعدالة في فترة انتقالية تمرّ بها الدولة خلال الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي أو من حكم عسكري إلى حكم مدني، أو من حكم ديني إلى حكم مدني، أو من حالة حرب داخلية أو خارجية إلى حالة سلم عبر تطبيق مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية، تعالج من خلالها ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان".[11]

يبدو أنّ ما قُدّم في هذا التعريف بشأن توضيح العلاقة بين العدالة والانتقال، قد جاء واضحا ومفصّلا غير أنّ ما أورده فيما يخص أنوا ع الانتقال، وخاصة ما تعلّق بالانعتاق من حكم ديني إلى حكم مدني يبدو قد زاد التوضيح غموضا، فإنّ التّجارب المعيشة في هذا المجال، لم تعرف شكلا من الانتقال من الحكم الديني إلى الحكم المدني.

وبالنظر إلى الغموض الذي يلفّ المفهوم في شأن علاقة العدالة بالانتقال، فقد أوردت بعض الممارسات تسمية أخرى، هي: (" إدارة العدالة خلال المرحلة الانتقالية" تسمية أخرى لمفهوم "العدالة الانتقالية"، وردت في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المعروض على مجلس الأمن بتاريخ 23 أوت 2004 مفهوم يضمّ "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالحالات التي يبذلها المجتمع لتفهّم تركة تجاوزات الماضي واسعة النّطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة) .[12]

و"العدالة الانتقالية" حقل من النشاط يعني بالأساس ويركّز على المجتمعات التي يكون لديها إرث كبير من انتهاكات حقوق الإنسان، بتطويع مجموعة من الأدوات والتدابير القانونية والقضائية وغير القضائية، لبناء مجتمع أكثر ديمقراطية، لضمان مستقبل آمن في ظل سيادة القانون وحقوق المواطنة.[13] ولا يتخلف هذا التعريف عن الموالي في شيء، " فالعدالة الانتقالية هي جملة من الأساليب والوسائل التي يتمّ استخدامها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان خلال حقبة سياسية معينة سواء كان ذلك بالطرقالقانونية أو غيرها، والتي تساعد في النّهاية على التّأسيس لمرحلة سياسية جديدة يسود فيها القانون والاستقرار السياسي.[14]

وإن كان التعريف بسيطا واضحا شيئا ما ولا يختلف عن التعريف السابق، حينما يؤشر على مكونات العدالة الانتقالية (القضائية وغير القضائية)، إلاأنّه يورد فيه ما يشوّ ش على وضوحه ممثلا في العبارة التالية: " الطرق القانونية وغيرها"، فكلمة غيرها تحيل إلى خروج الظاهرة المجتمعية عن القانون وخضوعها إلى عوامل ومؤثرات أخرى

غير قانونية، وهو ما يعاب على التعريف، ويدفع بالدراسة إلى قبوله بتحفظ.

مصطلح العدالة الانتقالية هو أحد المفاهيم الحديثة ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضا على المستوى الدولي، وهو لا يندرج حصرا ضمن فقه العلوم السياسية فقط، لكنه يضمّن أيضا في دراسات حقوق الإنسان. كما يرى البعض أن العدالة الانتقالية ما هي إلا أحد فروع القانون الدولي. وهناك علاقة وثيقة بين مفهوم العدالة الانتقالية والقانون الإنساني الدولي. إذ أن أحد أهم أهداف العدالة الانتقالية، وهو التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما يشكل المحور الأساسي للقانون الإنساني الدولي، إلا أنه يُعنى أساسا بوضع القواعد اللازمة للتصدي لتلك الانتهاكات التي تقع إبّان الصراعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات، بيد أنّ نطاق مفهوم "العدالة الانتقالية" يستوعب أمورا أكثر من ذلك، إذ أنّه يغطّي حالات انتهاك حقوق الإنسان في أوقات السّلم أيضا. [15] أيّا كانت الأسباب، فقد واجهت هذه البلدان وبلدان أخرى موضوع العدالة الانتقالية وكيفية التعامل مع الماضي بالتشدد أو بالمرونة، لكن مع الحفاظ على قيم العدالة والتضامن الاجتماعي وتعويض الضحايا والعمل على إصلاح النظام القانوني، أوّلا وقبل كل شيء، على كشف الحقيقة الكاملة والتمكن من معرفة حجم الأضرار التي لحقت بالمجتمع والأفراد من جرّاء سياسة التسلط وسوء استخدام السلطة والنفوذ. [16]

تجدر الإشارة، بأنّ العدالة الانتقالية هدفها إصلاح النّظام الدستوري عن طريق إنشاء أسبقية القانون وضمان تسيير المؤسسات القضائية مستقبلا، هذا بمحاربة اللاّ عقاب للجرائم المرتكبة خلال الفترة السابقة.[17]

وتستمد مضمونها من رغبة المجتمع في إعادة بناء الثقة بين مؤسساته وأفراده ضمن أطر إصلاح قانونية شاملة يعبّر عنها بمرحلة التحوّل

السياسي يكون الغرض منها نظام حكم ديمقراطي، سواء حدثت هذه التحوّلات فجأة أو على مدى عقود طويلة. [18]

العدالة الانتقالية وُجدت من أجل تأسيس كرامة الضحايا، وتأسيس الثقة بين الجماعات المتضادة، لتشجيع التغييرات الدستورية الضرورية وعلاقات جديدة في أوساط السكان، تسمح بإنشاء دولة القانون وليس من أجل كفالة ممارسات اللاّعقاب الكلّية أو الجزئية. [19] فالعدالة الانتقالية، من هنا هي تتابع أهداف متعددة في إطار نهاية صراع أو أوامر تفرض على المسؤولين الحكوميين كنزع السّلاح للقوات المقاتلة، تعزيز أمن المواطنين، تعويض الضحايا، وإعادة انطلاق اقتصاد المجتمعات المدمّر. [20]

ما يميز هذا التعريف الأخير حقا، أنه يركز بشكل لم تلتفت إليه بقية التعاريف، ألا وهو الإصلاح المؤسساتي ومنها إعادة إطلاق اقتصادات الدول المدمّرة، حيث إنه يركز على انتهاكات الحقوق الاقتصادية، خاصة إذا علمنا أن معظم التعاريف أهملت هذا الجانب، مسلطة كل همّها على الحقوق السياسية والمدنية. وكلّ العدالة الانتقالية هي هذه الحقوق الأخيرة.

من خلال التعاريف المقدّمة في هذا الشأن، قد ركز بعضها على:

اعتبارها مجموعة من الآليات، أي ركّز على الآليات أو المكونات، قضائية كانت أو غير قضائية.

اعتبارها ترتبط بفترة زمنية، أي تحول من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي أو من حالة حرب إلى حالة السّلم (داخلية أو خارجية).

ترتبط بما ترتّب من نتائج وآثار سلبية لهذا التحول من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

تسييسها نابع من رغبة الأطراف في وضع حدّ للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، ورأب الصدع بين الأطراف المتناحرة، وبلورة مفهوم دولة القانون فعليا.

وبالرّغم من المصطلح المركّب من شقين (العدالة / الانتقال)، فإنّ العدالة الانتقالية عادت مصطلحا متداولا مفهوما وشائعَ الاستعمالِ في العديد من الدراسات، على غرار العديد من المصطلحات الأنجلوفونية (العولمة، الحوكمة...) التي ظهرت مع نهاية الثمانينيات. وبالتالي لا داعيَ إلى توسيمه بالغموض الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

المطلب الثاني: الفرق بين العدالة التقليدية والعدالة الانتقالية

يعتبر مفهوم "العدالة الانتقالية" من المفاهيم التي ما زالت غامضة أو ملتبسة. وإذا كان الجزء الأوّل من المصطلح معروفا وله دلالاته، ونعني به "العدالة"، فإن الجزء الثّاني من المصطلح ونعني به " الانتقالية" يشوبه الكثير من الإبهام، فهل توجد عدالة انتقالية؟ وما الفرق بينها وبين العدالة التقليدية المرتبطة بأحكام القضاء واللجوء إلى المحاكم بأنواعها ودرجاتها وبين العدالة الانتقالية؟ [21]

أيّ أن مفهوم "العدالة الانتقالية" يعني الاستجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بهدف تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية. إنّها تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلةً من التحوّلات في أعقاب حقبة من تفشّي انتهاكات حقوق الإنسان، سواء حدثت هذه التحولات فجأة أو على مدى عقود طويلة. بعبارة أخرى، يَرْبِطُ مفهومُ "العدالة الانتقالية" بين مفهومين هما العدالة والانتقال، بحيث يعني: تحقيق العدلة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها دولة من الدول. [22]

وتختلف العدالة الانتقالية عن العدالة العادية في كونها تُعْنَى بالفترات الانتقالية، مثل الانتقال من حكم سياسي تسلّطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التّحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم وطني مستقل، وكل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية، ويرافقها سعي لجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة

لحقوق الإنسان مع محاولة لطيّ صفحة الماضي وتحقيق المصالحة الشاملة بين كل فئات المجتمع دون استثناء.[23] ويمكن أيضا اعتبار الملاحقة القضائية التي تمّت لأغراض سياسية نفعية، إجراءات غير عادلة وانتقامية ومتحيّزة، ممّا يعزّز الشّعور بالعداء والاستياء.[24]

وهنا لابدّ من توضيح أنّ "العدالة الانتقالية" تختلف عن العدالة التقليدية أساسا في أنها فترة محددة لا تنتمي إلى عدالة الماضي التي تتصف بالظلم واللاعدل، ولا تنتمي أيضا إلى العدالة المتوخاة في المجتمع الديمقراطي ودولة الحق والقانون. فالانتقال في المصطلح يشير إلى الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة سلم ووئام وتعايش، أو يكون مباشرة إثر الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التّحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلّي، وكل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية، وسعي لجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة.[25]

لكن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية المتواترة في كونها تعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي ومسلح أو حرب أهلية، إلى حالة السّلم والانتقال الديمقراطي، أو من حالة انهيار النّظام القانوني إلى إعادة بنائه ترافقا مع إعادة بناء الدولة، أو الانتقال من حكم تسلّطي دكتاتوري إلى حالة الانفراج السّياسي والانتقال الديمقراطي، أي أنها الانتقال من حكم منغلق بآفاق مسدودة، إلى حكم يشهد حالة انفتاح وإقرار بالتعددية وقبول بالآخر. وهناك حالات أخرى ، وهي فترة الانعتاق من الكولونيالية، أو التّحرر من احتلال أجنبي بالاستعادة الكيانية المستقلة أو تأسيس حكم محلّي، وكل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية دوما وسعي لجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة وخصوصا ذات الأبعاد الجماعية.[26]

ما يضيفه عبد الحسين شعبان في مجال التمييز بين العدالتين الانتقالية والعادية، وهو حالة الانعتاق من الكولونيالية، أو ما يسميه بالاستعادة

الكيانية المستقلة، أي التحرر من الاستعمار الخارجي كما حدث مع الثورة الجزائرية المباركة ضد الاحتلال الفرنسي وكافة الحركات التحررية التي نحتْ نحو الثورة الجزائرية، أو حتى بالنسبة لتلك الحركات التحررية المكافحة من أجل تصفية الاستعمار على غرار الجمهورية العربية الصحراوية والقضية الفلسطينية العالقتين.

ما يمكن أن نصل إليه بعد عرض هذه الآراء، يمكن أن يرتكز على فكرة جوهرية في غاية الأهمية ساقها عبد الحسين شعبان، حيث يورد أنه : " إذا كانت فكرة العدالة مطلقة ولا يمكن طمسها أو للنكر لها أو حتّى تأجيلها تحت أيّ سبب كان أو ذريعة أو حجّة، فإنّ العدالة الانتقالية تشترك مع العدالة التقليدية في إحقاق الحق وإعادته إلى أصحابه، خصوصا لما له علاقة بالقضايا السياسية والمدنية العامة".[27] ونضيف إليها إبراز قدرة الشعوب على التوحد حينما تنصب سيرورة دولة القانون وديمومتها رغم الجراح.

المطلب الثالث: العدالة الانتقالية بين التسييس واللا ّ تسييس:

إنّه يجب عدم تسييس مفهوم العدالة الانتقالية أو اتخاذه ذريعة لتحقيق أهداف سياسية لفصيلٍ أو تيّار سياسي بعينه، وأن يكون الهدف الأسمى هو تحقيق المصالحة الوطنية، وهنا يجب التأكيد على النقاط التّالية:

أهمية إجراء حوار مجتمعي شامل حول الإجراءات والآليات المتطلبة لتحقيق العدالة الانتقالية في مصر.

من المهمّ اتّباع إطار مؤسّسي شامل في آليات العدالة الانتقالية عن طريق إعداد وأهمية تبنّي مقاربة قائمةٍ على التركيز على مصالح الضحايا، والقصاص العادل للشهداء، يتمّ من خلال التعرض للسّياق الخاص والمجتمعي.

ضرورة إصدار إطار مؤسّسي شامل في تطبيقها على أن يطرح لحوار مجتمعي، وينشأ بمقتضى هذا القانون هيئة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يكون قوامها من الشخصيات العامّة التي تتحلى بالاستقلالية

والحياد والكفاءة، وتتمتع بالخبرة العملية اللازمة في مجالات عمل الهيئة ولجانها الفرعية، وهذه الهيئة من المتوقع أن تكون بعدد محدد من الأشخاص(يمكن أن يتراوح ما بين 13 و15شخصا) ولا يمكن لهذه الهيئة أن تتولّى كافة المسائل، وفي هذه الحالة تشكّل لجان فرعية لها.[28]

إن العدالة الانتقالية لا تقبل التّسييس لصالح اتجاهات إيديولوجية أو مصالح سياسية، وإلا فقدت مقوماتها واتجاهها وفشلت بالتّبعية في تحقيق أهدافها، فضرورة ابتعاد العدالة الانتقالية عن التسييس والأدلجة يجعلها في منأى عن العدالة الانتقامية و/أو العدالة الانتقائية التي طبعت عدالة الثّورات العربية ما عدا المغرب، وأدّت إلى عقبات كؤود في سبيل إعمال العدالة الانتقالية في بلدان التغيير العربية، وخاصة البلدان التي شهدت اكتمال الموجات الأولى من الثّورات.[29]

لكن ما لا يمكن تغييبه، هو أنّ العدالة الانتقالية مسيّسة حقّا، ولكن في اتّجاه استمرارية الدولة، فالمصالحة وقوانين العفو والصفح والتعويض، ومتابعة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان قضائيا، هي موازنة بين حقوق المتضررين من الطّرفين وبين بقاء واستمرارية الدولة، وبالتالي، فحتّى مصطلح "العدالة الانتقالية" لا يخلو من تسييس.

وما يؤكد هذا الموقف، ما ساقه معتز بالله عثمان، رغم أنّه خصّ ذلك بالتجربة المصرية المجهضة من قبل الثورة المضادة لما يسمى بـ" فلول النظام"، حيث يورد في هذ الشأن أن : " العدالة الانتقالية في النهاية تبقى مفهوما سياسيا، وتكمن الخطورة هنا في محاولة تسييس القوانين والمؤسسات، حيث توجد جملة من الإشكاليات أو القضايا التي يجب أن نفكّر فيها قبل أن نطلق مسار العدالة الانتقالية في مصر، وحتّى نتمكن من صياغة نموذج يتماشى مع خصوصية التجربة المصرية، مثل إمكانية بدء مسار العدالة الانتقالية في ظل الاستقطاب السياسي الحاد السائد في الوقت الرّاهن. ومدى جدوى الشروع في صياغة مشروع لقانون العدالة الانتقالية. وكذلك كيف يمكن التحقيق في الأحداث والوقائع التّاريخية التي وقعت منذ

عدّة عقود، خاصة في ظلّ الاختلاف بين مفهوم الحقيقة القانونية عن تلك التّاريخية، وهي أمور تحتاج إلى تجرّد وموضوعية في سبيل معرفتها. كذلك يتعيّن تحديد الفترة الزمنية التي تستعمل في نطاقها لجنة تقصي الحقائق".[30]

وإذا كانت اليوم، العدالة الانتقالية مفهوما واسع الانتشار وآلية معتبرة تسمح المرحلة - بالانتقال- من نظام شمولي أو أين تكون دولة القانون متجاهلة، إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، تبقى أقل غموضا في فلسفتها على غرار نظرياتها.[31]

المبحث الثاني: أهداف وخصائص العدالة الانتقالية

ونتناول ضمن هذا المبحث أهداف العدالة الانتقالية وخصائصها، كل في مطلب، وهي كالتالي:

المطلب الأول :أهداف العدالة الانتقالية:

إنّ العدالة الانتقالية يجب أن تطمح إلى مساعدة المجتمعات المقموعة على التّحوّل إلى مجتمعات حرّة عن طريق التّصدي لمظالم الماضي بواسطة تدابير تحقّق مستقبلا عادلا. كما يجب أن تتناول هذه العدالة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت خلال فترةالنّزاع التي أدّت إلى عملية العدالة الانتقالية. وتتجاوزها لتنال انتهاكات حقوق الإنسان التي سبقت فترة النّزاع وسبّبت حدوثها أو ساهمت في ذلك.[32]

وتساهم مجموعُ أعمالِ هيئات الحقيقة والمصالحة في إغناء الثقافة الديمقراطية في أبعادها الإنسانية والحقوقية والاجتماعية والسياسية بفعل أجواء الحوار والتّناظر العمومي الحر والسّليم – غير المعهودين- حول ماضي المجتمع والأمّة، والطرائق التي تمّ التّعامل بها مع الانتهاكات بالتّستر عنها وإخفائها، وهكذا وبفضل مشاركة المختصين والأكاديميين والباحثين الجامعيين، تتضح الرؤى والتّصورات حول سياقاتها وأدوار الدّولة والجماعات غير الدّولتية حول قضايا العنف وحفظ الذّاكرة...، كما تساعد أعمال لجان الحقيقة على تعزيز مناخ الإبداعات الأدبية والفنّية

ومختلف الأجناس التّعبيرية، كما تقوم في إطار ذلك وسائل الإعلام السّمعية البصرية والصّحافة المكتوبة بتتبع أحداث ووقائع العدالة الانتقالية نقلا وتحليلا وتعقيبا...[33].

وتهدف العدالة الانتقالية إلى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز إمكانيات السّلام والمصالحة والديمقراطية، وهي ليست شكلا خاصا من أشكال العدالة، بل هي تكييف للعدالة على النّحو الذي يلائم المجتمعات التي تمرّ بمرحلة انتقال بعد حقبة من تفشّي انتهاكات حقوق الإنسان،34 وفي الوقت عينه، العمل على ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم المرتكبة خلال العهد السّابق من العقاب. لذلك فالعدالة الانتقالية تسعى لتحقيق أهداف متعدّدة في أوضاع ما بعد النّزاعات التي يواجه فيها من هم في الحكومة احتياجات أخرى ملحّة ، كنزع سلاح القوّات المقاتلة، وتحسين أمن المدنيين، وتعويض الضحايا، وإنعاش اقتصاد مجتمع مدمّر.[35] وتُعنى العدالة الانتقالية كذلك بإعادة إقامة القواعد التي تحكم العيش المشترك في المجتمع وتحديدها، والعلاقة بين المواطن والمؤسسات. بمعنى آخر تؤسِّس لقواعد جديدة يكون على المؤسّسات والمجتمع المدني والأفراد احترامها.[36]

كما تعبّر العدالة الانتقالية عن نضال البشرية ضدّ امتهان كرامة الإنسان وحقوقه، وعن بلوغ الضّمير الإنساني إلى درجة عليا من الرّشد وتطوّر الوعي الحقوقي، وتحمُّلِ المسؤولية تجاه الغير والاحترام التّام للغيرية والاحتكام إلى مبدأ الإيثار.[37]

وتتحدث « Karine Bolduc » "كارين بولدوك" عن أهداف العدالة الانتقالية مختزلة ذلك حيث تقول: "واحد من أهداف العدالة الانتقالية، وهو الْجَعْلُ من الدولة نطاقا أفضل لأجيال المستقبل. إنها تحدّد مساعدة المجتمعات الممزقة بفعل العنف على إيجاد قليل من الإنسانية، والسّماح للأفراد الممسوسة بهذا العنف للتّقدم سوى نحو مستقبل أكثر هدوءا.[38]

وتتضمّن أهداف العدالة الانتقالية ما يلي:

1. محاولة معالجة وتضميد الانقسامات الحادثة في المجتمع والنّاتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان.
2. تضميد جراح المجتمع والأفراد، لاسيما من خلال كشف الحقيقة.
3. إعطاء العدالة للضحايا ومحاسبة مرتكبي الجرائم.
4. استعادة القانون.
5. ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.
6. تعزيز النّعايش المشترك وتحقيق السّلام.[39]

ولعل ما أورده زهير جويلدي أكثر تفصيلا وبطريقة دقيقة ومميزة، وذلك من خلاله تركيزه على عدّة معطيات وبمصطلحات قانونية أكثر مواءمة لقاموس العدالة الانتقالية، والأهداف التي رصدها تتمثل فيما يلي:

تصفية الحسابات بين المذنب والضحية، وإرساءالسّلام والنّعايش بينهما. عفا الله عمّا سلف، وذلك بصرف النّظر عن الشّكوى من انتهاكات الماضي، ولكن مع إرساء مبدأ المحاسبة، ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب.

مواجهة الحقيقة، وذلك بالاعتراف بالضحايا من طرف الجناة، وشروع الضحايا في النّسيان والغفران والتّوجه نحو العمل الصّالح للنّفس وللمجموعة.

تجنب تكرار نفس الفظائع في المستقبل، وذلك بتفعيل تجربة التذّكر ونبش الجراح وتحويل المحاسبة إلى عنصر ردع وتخويف من تسوّل له نفسه ارتكاب انتهاكات وإساءات مماثلة في المستقبل. لكن ألا يمكن اعتبار العدالة هي المثال الذي يسمح بالحكم من وجهة نظر متعالية على كل التشريعات الواقعية.[40]

هذا عن أهمية العدالة الانتقالية بصفة عامّة، وتخصص " karine Bolduc" " كارين بولدوك" أهدافا لفئة هشّة لم تجد العناية والاهتمام في الدراسات المتقدمة، ألا وهي فئة الأطفال المجندين حيث تسوق في هذا

الصدد ما يلي: " العدالة المسمّاة انتقالية، يمكن أيضا أن تكون آلية خاصّة للمسؤولية وإعادة إدماج الأطفال العسكريين-المسلّحين- الذين حكم عليهم مدى الحياة بسبب الجرائم. وهذا يعدّ أيضا أكثر صحّة عندما تكون الدولة مؤسّساتيا غير قادرة أو ليس لها الإرادة لإنشاء ميكانيزمات أخرى أكثر رسمية. مثلا، ميكانيزمات العدالة الانتقالية استعملت في أنغولا، وأوغندا وفي تيمور الشّرقية بغية المساهمة في إعادة إدماج المحاربين القدامى. طبعا، شكل ومضمون هذه الميكانيزمات يختلف كثيرا من دولة إلى أخرى، وحتى من مقاطعة إلى أخرى.[41] لكن يجب هنا ألاّ نغيّب تخصيص فئة المرأة هي الأخرى بمكانة مرموقة ضمن إطار العدالة الانتقالية، فهي الأخرى عانت وتعاني في كل مرحلة انتقالية في حياة الدول.

المطلب الثاني: خصائص العدالة الانتقالية:

تتميز العدالة الانتقالية بعدّة خصائص، نفضل إيرادها على المنوال التالي:

تركّز العدالة الانتقالية على تركة جرائم حقوق الإنسان السابقة. وفي حين أنّ الطّرق الرئيسة للعدالة الانتقالية لها أهداف مهمّة في التّطلع إلى الأمام، مثل بناء الثّقة بين الضحايا، والمواطنين، والمؤسّسات، إلاّ أنّ هذه الآليات تعنى أساسا بالمحاسبة على جرائم حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي.

لا تدعو العدالة الانتقالية إلى الأثر الرجعي للعدالة الانتقالية مهما كلّف الأمر. وهناك إدراك بأنّ المطالبة بالعدالة الانتقالية في مجتمعات انتقالية يجب أن تكون متوازنة مع الحاجة إلى السّلم، والدّيمقراطية، والتّنمية المساوية وحكم القانون.

الإجراءات المختلفة للعدالة الانتقالية لم توضع لكي تنفّذ بمعزل عن بعضها البعض، إنّما لكي تكمّل بعضها البعض.

العدالة الانتقالية تضع الأولوية لنهج مستند إلى الضحايا، ويقول " مارك فريمان": " تقاس شرعية آليات العدالة الانتقالية أو تأييد الضحايا لها، ودرجة قدرتهم على المشاركة فيها والإفادة منها".[42]

ويورد حبيب بلكوش جملة من المميزات التي تطبع العدالة الانتقالية وتجعلها أكثر تميّزا عن العدالة التّقليدية، نفضل إيرادها على النحو التّالي: " تتميز العدالة الانتقالية كذلك باعتمادها على مقاربة تكون الضّحية في مركزها، ويكون ردّ الاعتبار لها من أبرز أهدافها، وهذا ما يستدعي العمل بأقصى جهد لكي يقوم مسار العدالة الانتقالية الذي تتبنّاه دولة ما بدعم الضحايا وانخراطهم ومشاركتهم فيه واستفادتهم من نتائجه.

ومن الجدير بالذّكر أنّ اللّجوء إلى العدالة الانتقالية يتمّ عادة في بلدان عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبالتّالي فإنّها تكون مطالبة بمعالجة ما جرى في فترات الماضي، وبالتّوازي مع ذلك يكون عليها مواجهة تحدّيات في الحاضر مرتبطة بإرساء الاستقرار والأمن وتحقيق الدّيمقراطية ودولة القانون. ونظرا لهشاشة الأوضاع الدّاخلية التي تتّسم بها المراحل الانتقالية وكذلك تَواجد مختلف القوى بشكل متوازن بما فيها القوى المحافظة، فإنّ الأمر يستدعي تحديد الأولويات حسب سياق كلّ بلد وكل مرحلة، فكلّ تجربة لها خصائصها وأولوياتها وضغوطها.[43]

ويَخلص "إريك سوتاس"، إلى الاستنتاج من الخصائص الأربعة المشار إليها أعلاه، ما يلي:

يبدو أنّ من بين الخصائص الأربعة التي تمرّ بها العدالة الانتقالية كمجال مميّز، وحدها الخاصيتان الثانية والرابعة تقدّمان إلى حدّ ما عناصر جديدة محدّدة. الخاصية الأولى – العدالة الانتقالية تركّز على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في زمن كانت فيه الآليات التي تقيّم العدالة بمقتضى حكم القانون إمّا مشلولة وإمّا غير موجودة- وهذه في الواقع معلومة تخلو من أيّ مضمون محدّد. وأقلّه منذ نورمبورغ، فالعدالة لا يمكن إقامتها على مرحلة ما تؤجّل حتى تعود الأمور إلى طبيعتها، أو متى

يكون بالإمكان إصدار حكم على أساس القانون الذي كان موجودا من قبل، وبخاصّة القانون الدولي العرفي. وتطرح الخاصية الثالثة مبدأ العدالة الكلّية، التي ليست بحدّ ذاتها فكرة مبتكرة، إذ أنّ العدالة لا تستطيع أن تكتفي بمجرد إنزال عقوبة، دون محاولة إصلاح الوضع، أو الإعادة إلى الوضع السابق "Status quo ante"، أو تعويض الضحايا وإحياء المؤسسات. ومن جهة أخرى، تقدّم النقطتان الثانية والرابعة متغيرات، قد تقع ضمن نظام العدالة، أو قد تعتبر ناجمة عن مجرد ضرورات سياسية محضة. والزّعم أنّ العدالة الانتقالية لا تنمّ عن رجعية العدالة هو بحسب الظواهر مصدر خلط. إذ ليس الأمر مسألة تنفيذ رجعي لقانون جرى سنّه بعد ارتكاب الجريمة - ممّا يخالف مبد شرعية العقوبات - ولكنّه تنفيذ للقانون الذي كان موجودا قبل ارتكاب الجريمة. عندما يصبح ذلك ممكنا.[44]

المطلب الثالث: معوقات العدالة الانتقالية:

تجد العدالة الانتقالية نفسها أمام عدّة مضايقات وصعوبات قد لا تستطيع أن تخرج منها، خاصّة حينما يتعلق الأمر بمطالب الصّفح والمساءلة والمصارحة والمصالحة. والدّليل على ذلك هو " أنّ التجربة المؤلمة لِلجْذَة " الحقيقة والمصالحة " تقودنا من جديد بسبب الإرباكات التي أثارتها للمشاركين وللشهود إلى ... مناقشة الصلات بين الغفران وبين التبادل وبين العطاء".

إنّ المهام المطروحة على العدالة الانتقالية واعدة ومصيرية بالنسبة إلى مستقبل الجسم السياسي المحلّي والعلاقات بين الدول، ولكن إنجاز هذه المهام يعطّله التّناقض بين مواجهة الحقيقة ومساءلة المذنبين تفاديا لتكرار الأخطاء من جهة، وتشريع العفو العام والصّفح عن المتورّطين بغية تحقيق المصالح وتفعيل الديمقراطية الاندماجية من جهة أخرى. فكيف تكون العدالة الانتقالية منهجا كلّيا، وهي مرتبطة بمرحلة مؤقتة وليس دائما؟ وكيف يمكن الاختيار بين اللاّعدالة والفوضى؟ أليست العدالة

الانتقالية هي إسقاط للعدالة الدّولية على المجتمع؟ وهل يمكن أن نستعمل سلاح العدالة الثّورية النّابعة من ضمير الشّعب وثورته ضدّ العدالة الدولية الزّائفة التي تسمّى عدالة انتقالية؟ [45]

كما يجب ألاّ نغيّب عن الذّهن أنّ العديد من التجارب في مجال العدالة الانتقالية ، قد عرفت تعثّرات، وفي أحيان أخرى الوصول إلى النزاع المسلح مجدّدا، وذلك لكون ضعف بعض الدول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أي ضعف مواردها جعلها لا تُغَطّي التعويضات بشكل كافٍ للضحايا. كما أن سعي المجتمع الدّولي في أكثر من مرّة التدخلَ في الشؤون الدّاخلية لبعض الدول المعنية بالعدالة الانتقالية بداعي تقديم المساعدة.

وقد عبّرت عن ذلك يوسف ندى من خلال ما يلي:

ردع الانتهاكات الواسعة والصعبة المستحيلة حقّا. العدد المرتفع للأشخاص المحالين للمقاضاة. الكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل متابعة كل المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة والحسّاسة.[46]

فمن أجل أن تصبح العدالة الانتقالية مسألة راهنية مفعَّلة، لا بدّ في رأينا من أن نوفّر أُطُراً وأُسساً تضمن هذا التّحقيق والتّفعيل، حتّى لا يصبح الشّأن كمن يخرج للريح ولم يملأ الكنائن. وأوّل الشّروط التي من شأنها أن تفعّل العدالة الانتقالية وتربط حلقتي البطان في موضوع التّحوّل الديمقراطي، هو وجود نظام اجتماعي سياسي مستقر من جهةِ شعورِ الفرد بقوة الدولة، وشعور السلطة الحاكمة بخضوع الفرد. وعلاقة الحكم بالطّاعة هذه لا تنجح إلاّ حين تستطيع الدولة تلبية حاجات المواطن، ولاسيما الحياتية منها كالعمل على تحسين القدرة الشّرائية وحرية التّعبير وتوفر الخدمات الصّحية... حينها يمتثل الفرد للهيئة الحاكمة ويقوم بما عليه من واجبات في الأداءات والانتخابات واحترام النّظام العام.[47]

إنّ ترهين العدالة الانتقالية يجعل التعايش بين المتناقضات ممكنا، الجلاّد والضّحية والاختلاف بين الهويات، السلطة والحرية، التسامح ، فهو إذاً تعايش بين الأضداد في ظل التعددية.

خاتمة:

ما يمكن أن نسجّله من خلال هذه الورقة البحثية هو أنّه لا داعي إلى لَفِّ المصطلح بالغموض. فالدراسات، و على الرغم من تباينها في النظر إلى المفهوم، قد زادته وضوحا، وإن تنوُّعَ التسميات ما هو إلاّ إغناء له كمصطلح وكمضمون، وبالتّالي عدالة انتقالية، أم إدارة العدالة خلال المرحلة الانتقالية أم عدالة ما بعد النّزاعات لا تخرج عن كونها مجموعة من الضمانات القضائية وغير القضائية لضمان حقوق الإنسان خلال هذه الفترات من عمر الدّول.

وتبقى العدالة الانتقالية مرتبطة بخصوصيات كل دولة ما يضفي عليها شيئا من التّميز يبعدها عن نقل التّجارب الجاهزة من دول ومحاولة غرسها في دول أخرى شهدت تشابها في التّحوّل.

غير أنّ محاولات تسييسها إمّا من خلال محاولات طمس الحقيقة والرغبة في تكريس الإفلات من العقاب لبعض الرموز أو القادة الذين تورّطوا في انتهاكات حقوق الإنسان في شتّى المجالات السياسية والعسكرية والأمنية عن طريق إصدار قانون عفو أو بمصالحة مبطّنة بالإفلات من العقاب، يزيد من متاعب العدالة الانتقالية في الوصول إلى الأهداف المرصودة سلفا في برامجها.

الهوامش :

1– الحماية القانونية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح ، منشورات الأمم المتحدة ص 93 2011HR / PUB / 11/1،.

2- عبد الحسين شعبان، "العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية"، مجلة المستقبل العربي، حلقة نقاشية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2013، ص .102

3- عمر سعد الله، المحاكمة العادلة أمام المحاكم الجنائية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2013، ص 29.

4- إيرك سوتاس، "العدالة الانتقالية والعقوبات"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 90، العدد 870، يونيو، حزيران 2008، ص 83.

5- يوبي عبد القادر، مساهمة المحكمة الجنائية في تكريس العدالة الانتقالية "، مجلة القانون، المجتمع والسلطة ديوان المطبوعات الجامعية، وهران 2013، ص 81.

6- زهير الخويلدي "واجب العدالة بين مواجهة الحقيقة ومطلب الصفح" مجلة تفكرون، مؤمنون بلا حدود، العدد الثاني، خريف 2013، ص 47.

7- عمر سعد الله، المرجع، ص 30/29.

8- محمد الخراط، "عندما تصبح العدالة ... إنتقالية"، مجلة مؤمنون بلا حدود، و 2014/12/15، ص 55.

9- عبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص 106.

10- عباسة الطاهر، "دور المنظمات غير الحكومية في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان خلال المرحلة الانتقالية"، مجلة مخبر القانون، السلطة والمجتمع، العد 02، 2013، ص 94.

11- عمر سعد الله، المحاكمة العادلة أمام المحاكم الجنائية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2013، ص 30.

12- نصر الدين بوسماحة، "الممارسة الدولية في مجال العدالة الانتقالية"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد 02، 2013 ديوان المطبوعات الجامعية، وهران 2013، ص 21.

13-.هايدي الطيب، العدالة الانتقالية..نماذج مختارة "، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية حقوق الإنسان، 2014، ص 54.

14- عباسة الطاهر، المرجع السابق، ص 94.

15– عادل ماجد، "العدالة الانتقالية وآليات تطبيقها" www. Youm7.com, date de consultation, le : 30/12/2015

16- عبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص 102.

17 -. Eric Settas, la justice transitionnelle et sanction, www.ohchr.org/fre/870, Comité international de rouge Cros, (ch), p 04., la date de la consultation, le: 30/12/2015.

18- عباسة الطاهر، المرجع السابق، ص 94.

19 - .Eric Settas, op.cit. p04

20 - Ibid .

21-عبد الحسين شعبان، " الصفح والمصالحة وسياسات الذّاكرة،مجلة مراسلون بلا حدود، ملف بحثي2015/12/15، ص 06/05.

22– نظير مروة، "العدالة الانتقالية : قراءة مفاهيمية ومعرفية"، www.

Globalarabnetwork.com , date de

23- عباسة الطاهر، المرجع السابق، ص 93. 30/12/2015 consultation, le

24- كارين فوج، أندرسين ب جونسون، "انجاح المصالحة ... دور البرلمان، مجلة الفكر البرلماني، الرويبة للطباعة، العدد23 جويلية 2009، ص 232/231.

25- نظير مروة، "العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمة ومعرفية"، المرجع السابق.

26- عبد الحسين شعبان "، الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة، المرجع السابق، ص 06./05

27- عبد الحسين شعبان "، الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة، المرجع السابق، ص 06.

28- عادل ماجد، "خطوات لازمة لنجاح العدالة الانتقالية" العدالة الانتقالية في السياقات العربية، مناقشات، المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2014، ص 193/192.

29- العدالة الانتقالية في السياقات العربية، التوصيات، المرجع السابق، ص 203.

30 معتز بالله عثمان، "العدالة الانتقالية في مصر .. تساؤلات يفرضها السياق"، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام 2014، 187/186.

31 - Eric Settas, op.cit. p 01.

32- .الأمم المتحدة، أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات، المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2009، ص 01.

33- أحمد شوقي بنيوب، "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب"، مجلة المستقبل العربي، مايو 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 134/1333.

34- حافظ أبو سعدة، "العدالة الانتقالية في مصر: التحديات والفرص" العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2014، ص 173. وانظرن إريك سوتاس، المرجع السابق، ص 112.

35- إيرك سوتاس، المرجع السابق، ص 84.

36- مروان أبو سمرة، "العدالة الانتقالية ومعايير الأمم المتحدة"، العدالة الانتقالية في السياقات العربية لحقوق الإنسان،
2014، ص 52.

37- زهير الجويلدي، المرجع السابق، ص 47.

38 - Karine Bolduc, les enfants - soldats et la justice transitionnelle: les impératifs d imputabilité face à al interest supérieur de l'enfant, mémoire présenté Comme exigence partielle de le maîtrise en droit international, université du Québec à Montréal, maïs 2011, p04.

39- محمد عز، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع المصري: رؤية نظرية ومنهجية" ،

www.ahewar.org/débat/ show, 05.28.2015

. وانظر في هذا، عبد الحسين شعبان، "الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة"، المرجع السابق، ص 21. وكارين فوج، انديرس ب جونسون، المرجع السابق، ص 226.

40- زهير جويلدي، المرجع السابق، ص 48/47.

41 - Karine Bolduc, op cit, p 101.

42- إيريك سوتاس، المرجع السابق، ص 90/89.

43- حبيب بلكوش، "العدالة الانتقالية: المفاهيم والآليات" العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2014، ص 41/40.

44- إيريك سوتاس، المرجع السابق، ص 90.

45- زهير جويلدي، المرجع السابق، ص 49.

46 - Nada Youssef, la transition démocratique et la garantie des droits fondamentaux, édition publibook, France 2011,p 310.

47- محمد الخراط، المرجع السابق، ص 56.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة بالعربية:

أولا: الكتب:

1. عمر سعد الله، المحاكمة العادلة أمام المحاكم الجنائية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع2013.
2. الأمم المتحدة، أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات، المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2009.

ثانيا: المقالات:

1. عبد الحسين شعبان، " العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية"، مجلّة المستقبل العربي، حلقة نقاشية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2013.
2. عبد الحسين شعبان، " الصفح والمصالحة وسياسات الذّاكرة، مجلة مراسلون بلا حدود، ملف بحثي2015/12/15.
3. عمر سعد الله، المحاكمة العادلة أمام المحاكم الجنائية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع2013.
4. إيرك سوتاس،" العدالة الانتقالية والعقوبات"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 90، العدد 870، يونيو، حزيران 2008.
5. يوبي عبد القادر، مساهمة المحكمة الجنائية في تكريس العدالة الانتقالية"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران 2013.
6. زهير الخويلدي، " واجب العدالة بين مواجهة الحقيقة ومطلب الصفح "مجلة تفكرون، مؤمنون بلا حدود، العدد الثاني، خريف 2013.
7. محمد الخرّاط، " عندما تصبح العدالة... إنتقالية"، مجلة مؤمنون بلا حدود، 2014/12/15.
8. عباسة الطاهر، " دور المنظمات غير الحكومية في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان خلال المرحلة الانتقالية"، مجلة مخبر القانون، السلطة والمجتمع، العد 02، 2013.
9. نصر الدين بوسماحة، " الممارسة الدولية في مجال العدالة الانتقالية"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد 02، 2013 ديوان المطبوعات الجامعية، وهران 2013.
10. هايدي الطيب، العدالة الانتقالية..نماذج مختارة"، العدالة الانتقالية في السياقات العربية،المنظمة العربية حقوق الإنسان،2014.

11.عادل ماجد،" العدالة الانتقالية وآليات تطبيقها"www. Youm7.com .
12.نظير مروة، " العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية ومعرفية"، المرجع السابق، www. Globalarabnetwork.com
13.كارين فوج، أندرسين ب جونسون، " انجاح المصالحة ...دور البرلمان، مجلة الفكر البرلماني، ، الرويبة للطباعة، العدد 23، جويلية 2009.
14.عادل ماجد، " خطوات لازمة لنجاح العدالة الانتقالية" العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2014.
15.معتز بالله عثمان،" العدالة الانتقالية في مصر.. تساؤلات يفرضها السياق"، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2014.
16أحمد شوقي بنيوب، " العدالة الانتقالية: المفهوم والنّشأة والتّجارب"، مجلة المستقبل العربي، مايو 2013، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان2013.
17.مروان أبو سمرة، " العدالة الانتقالية ومعايير الأمم المتحدة"، العدالة الانتقالية في السياقات العربية لحقوق الإنسان، 2014.
18.محمد عز، " العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع المصري: رؤية نظرية ومنهجية"، /www.ahewar.org/débat.
19.حبيب بلكوش، "العدالة الانتقالية: المفاهيم والآليات" العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2014.
20.حافظ أبو سعدة، " العدالة الانتقالية في مصر: التحديات والفرص" العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2014.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Eric Settas, Justice transitionnelle et sanction, www.ohchr.org/fre/870, international committe of red Cros,(ch).
2. . Karine Bolduc, les enfants – soldats et la justice transitionnelle : les impératifs d imputabilité face a l intérêt supérieur de l enfant, mémoire présenté comme exigence partielle de le maitrise en droit international, université du Québec à Montréal, mais 2011.
3. . Nada Youssef, la transition démocratique et la garantie des droits fondamentaux, édition publibook, France 2011.